قول القائل « مات الميت فليحى الحى » وتفاخروا بالجلد كما تتفاخر بالجزع ، وتواسوا بالثبات كما تتواسى بالهلع

ثم كان من الادباء ما كان من رجال الدين : حزنوا للشيب اذ فقدوا الشباب ، أكثر مما فرحوا بالشباب يوم أن كان ، ووقفوا فى مراثيهم موقف النادبات فى المآتم ، يعجبون كيف كان الموت وكيف نزل ، ويلهبون عواطف الناس ، ويثيرون أشجانهم ، ويعدون أقدرهم على القول وأقربهم الى الاجادة من عرف كيف يستخرج الدمع ويستنزف الشؤون ، فكان من هذا وذاك افساد عواطف الناس نحو الموت ودفعهم الى التغالى فى المشاعر

ثم أخطأ الناس فى القياس ، فظنوا أن النفس تألم فى الحياة الاخرى بما تألم به فى الحياة الدنيا . ظنوا أن القبر يوحش بعزلته كما يستوحش الحى من عزلته ، وان القبر يرهب بضيقه وظلمته ، كما يتبرم الحى بضيق المكان وظلمته ، وأن الميت يألم من البرد القارس كما نألم ، ويضجر من الحر القاسى كما نضجر ، وغاب عنهم ادراك الفرق بين الحياتين ، والاختلاف الواسع بين الطبيعتين

اذا افترقت أجزاء جسمى لم أبَلْ
حلول الرزايا فى معيف ولا مشتى

* * *

ان تفظيع الموت يدعو الى نوع من الحياة لا هو حياة ولا هو موت ، ولعل كثيراً من رذائل الشرق سببه ما اعتاده قادتهم من تهويل الموت وتفظيع شأنه ، والا فما الذى يجعلنا نرضى بالعيش الذليل بين أحضان آبائنا وأمهاتنا ولا نتطلب العيش السعيد بالهجرة والارتحال ؟ وما الذى يدعونا الى الفرار من المغامرة فى شؤون الحياة ، والركون الى عيش الدعة والاطمئنان ، الى كثير من امثال ذلك ؟ لا شىء الا التغالى فى الخوف من الموت ، التغالى فى تهويل الموت

لقد جل خطب الحياة ان كان كلما مات قريب أو صديق ذابت النفس حسرات ، وأظلمت فى وجهنا الدنيا ، وتطرق الينا اليأس .

لا . لا . اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً ، وتهيأ لهؤلاء الذين يخلعون قلوبنا بالموت فنكون طعمة لمن يحبون الحياة ولنبدأ دعوة جديدة قوامها العمل للحياة و « لا بأس بالموت اذا الموت نزل » .

أحمد أمين

الانقلاب الجمهورى فى اسبانيا

٢ — حرب الريف الى قيام الجمهورية

بقلم الأستاذ محمد عبد الله عنان

كانت جوادث مراكش كابوس السياسة الاسبانية منذ نهاية الحرب . وكان لها أكبر أثر فى تطور الحوادث التى انتهت بظفر الديموقراطيـــة وقيام الجمهورية ، وما زلنا نذكر تلك الحرب التحريرية العجيبة التى شهرها عبد الكريم زعيم الريف على اسبانيا مدى أعوام ، ودحر خلالها الجيوش الاسبانية مراراً ، وكاد يظفر بسحق سيادة اسبانيا فى شمال مراكش لولا أن تألبت عليه قوى الاستعمار أخيراً واتحدت فرنسا مع اسبانيا على محاربته وسحقه ، فكان ما أراد الاستعمار .

وكانت اسبانيا تعانى فى بلاد الريف (شمال مراكش) منذ احتلالها متاعب جمة من ثورة القبائل وتضطر دائما إلى الاحتفاظ بجيش ضخم ، ولكن أول نكبة حقيقية نزلت بالجيش الاسبانى فى بلاد الريف ، وقعت فى أنوال ســـنة ١٩٢١ ، فيها هاجم عبد الكريم زعيم الريف مراكز القوات الاسبانية فى تلك المنطقة ، وكانت تبلغ زهاء تسع عشرة ألفا ، فرتها واستولى على مراكزها وذخائرها ، وقتل منها نحو ستة عشر ألفا ، وفر الباقون فى مختلف الانحاء ، وانتحر قائدها الجنرال سلفستر . وكان محمد بن عبد الكريم الخطابى من أبناء بنى أراغيل ، رباه أبوه تربية حسنة ، ودرس اللغة الاسبانية ، والتحق بوظيفة فى الادارة الاسبانية بمليلة ؛ وفى سنة ١٩١٩ وقعت بينه وبين الجنرال سلفستر مشادة حادة وأهانه القائد ، ففر من مليلة وهو يعتزم الانتقام ولحق به أخوه (محمد أيضا) وهو

مهندس درس فى اسبانيا وكانت القبائل يومئذ تحفز للانتفاض ، وكانت قد تلقت أيام الحرب كثيراً من الأسلحة والذخائر التى هربت بواسطة الألمان ، فكان ذلك أكبر عون لها على مقاومة القوات الاسبانية وازعاجها من وقت لآخر . فلما فر عبد الكريم من مليلة داعيا الى الثورة التف حوله عدة مئات من الرجال الأشداء ، واستطاع بهذه القوة الضئيلة أن يدبر ذلك الهجوم الجرىء على المراكز الاسبانية فى انوال وأن ينزل بها تلك الكارثة الفادحة (يوليه سنة ١٩٢١) ، واستولى عبد الكريم على كميات هائلة من الاسلحة والذخائر مكنته من المثابرة فى الحرب أعواما . وكان للنكبة وقع عميق فى اسبانيا ، فاضطرم الرأى العام سخطا واضطربت وزارة سالازار الى الاستقالة ، وألفت وزارة محافظة برياسة السينور مورا . ولكن الرأى العام ظل على اضطرامه ، وارتفعت الصيحة بطلب التحقيق فى الكارثة ، وحملت الدوائر العسكرية على البرلمان باعتباره مسئولا عما وقع من الاضطراب والخلل فى الخطط والتدابير العسكرية ، وأرسل الى مراكش جيش ضخم يبلغ مائة واربعين الفا لتدارك الموقف وانقاذ القوات المحرجة ، وانتدبت الوزارة لجنة للتحقيق ، ولكنها اضطرت الى الاستقالة قبل ان تقوم اللجنة بمهمتها ، فقامت وزارة محافظة أخرى برآسة السينور سانكيز جويرا ، ثم تلتها وزارة حرة برآسة جراسيا بريتو ؛ وفيها تولى وزارة الحربية موظف مدنى هو الكالا زامورا الذى يتولى اليوم رآسة الجمهورية الاسبانية ، ولكنه استقال غير بعيد وخلفه جندى هو الجنرال ايزبورو ، وكان من أنصار العسكرية الرجعية وحلفائها ، ومن خصوم النظام الدستورى ، فأخذ يعمل بكل ما وسع لتوطيد النفوذ العسكرى فى شئون الحكم ، وكان هذا النفوذ يشتد يوما فيوما ، تغذيه حوادث مراكش ، وما أثارته من الاضطراب .

وفى خريف سنة ١٩٢٣ تمخض النضال بين العسكرية والديموقراطية عن نتيجة حاسمة . وذلك أن الدون مجويل بريمو دى رفيرا حاكم قطلونية العسكرى اعلن الثورة ضد الحكومة وهدد اعضاءها ، وايدته السلطات العسكرية فى مدريد وسرقسطة ، وأذاع فى البلاد منشوراً نادى فيه بتحرير البلاد من الساسة المحترفين الذين يحملون تبعة مآسى البلاد من محن ، واعلن قيام ادارة عسكرية فى مدريد ، تعمل لاقالة البلاد من عثراتها وحل المسألة المراكشية (اوائل سبتمبر سنة ١٩٢٣) . وكان الفونسو الثالث عشر يعتقد انه يستطيع انتهاز هذه الفرصة لاقامة الحكم المطلق واستئثار القصر بجميع السلطات ومن ورائه الجيش ، ولكن زعماء الجيش اصروا على ان يتولى زعيم الثورة الجنرال دى رفيرا الحكم . وفى ١٥ سبتمبر دخل دى رفيرا مدريد ، واحتل دور الحكومة ، وسيطرت العسكرية فى الحال على كل شىء ، وانشئت الادارة العسكرية وعلى رأسها دى رفيرا ، وأعلنت ان البلاد فى حالة حرب ، واتخذت اجراءات شديدة لسحق كل معارضة ، وعطلت البرلمان ، وفرضت الرقابة على الصحف ، وذهب وفد من زعماء الساسة الاحرار والمحافظين الى الملك يناشده صون الحياة النيابية فرد ، بخشونة . وقد وصف هذا الطغيان العسكرى الجديد يومئذ بأنه « نظام يقوم على القوة باكثر مما يقوم على السلطة ، ذو نزعة مركزية قوية ، يعتمد على مؤازرة الجيش ، ويميل الى عناصر الاحبار والكنيسة ، ويصادق كبار الملاك ، ويعطف على الاشتراكية فى خصومتها للحركة النقابية » وتولى الجنرال دى رفيرا جميع السلطات والوزارات على مثل السينور موسوليني وقضى على جميع الحريات الدستورية التى تمتعت بها اسبانيا اكثر من قرن ، واستقبلت اسبانيا عهدا جديدا من الحكم الحديدى .

وكانت مسألة مراكش أهم وأخطر المسائل التى عنيت بها الادارة العسكرية ؛ وكان مركز اسبانيا يزداد حرجا فى الريف ، وتستنزف مواردها تباعا ، ويتساقط جندها امام هجمات عبد الكريم فرأى دى رفيرا أن يلجأ الى الصراحة والجرأة فى حل المسألة المراكشية ، وقرر أن تنسحب القوات الاسبانية من المناطق الداخلية وأن تمتنع فيما يلى الشاطىء ؛ وهكذا استطاع عبد الكريم أن يسيطر على اقليم الريف كله ماعدا تيطوان ومليلة ، واجتمعت حوله القبائل ، واضحى قوة يخشى بأسها فى شمال مراكش ؛ ولم يبق استقلال الريف أمنية مستحيلة ، ولم تبق على تحقيقها سوى مرحلة يسيرة ، ولكن الحوادث تطورت بشكل لم يكن يتوقعه عبد الكريم ولم تكن تتوقعه اسبانيا ذاتها . ذلك أن الفرنسيين تقدموا من حدود الريف الجنوبية ، وخشى عبد الكريم عواقب هذا التقدم ، فرأى أن يحول شطراً من اهتمامه الى هذه الناحية . وفى سنة ١٩٢٥ نظم عبد الكريم هجوما شديدا على مراكز تازة ووجدة داخل الحماية الفرنسية ، وأثخن فى بعض القبائل الموالية للفرنسيين وهدد مدينة فاس ، فارتاعت فرنسا لتلك المفاجأة ، وكانت لاتزال تلقى فى

مراكش متاعب جمة ؛ واعتزم الجنرال ليوتى حاكم مراكش العام أن يسحق تلك القوة الخطرة ؛ وفاوضت فرنسا اسبانيا فى تنظيم العمل المشترك فى مراكش ورحب دى رفيرا بهذه الفكرة ، ونظمت الدولتان خطة مشتركة لتطويق عبد الكريم وسحق قواته وبعثت فرنسا اثنين من أعظم قوادها وهما بتان ونولان الى مراكش على رأس جيش قوامه نحو مائتى الف مقاتل مجهز بأحدث الوسائل والعدد ، وأنزلت أسبانيا جيشا كبيرا فى الحسيمة ، ونظم الجيشان بادىء بدء خطة الاتصال . وهكذا طوق الزعيم الريفى فى مراكزه ولم يك ثمة شك فى مصير تلك الحرب التى تثيرها دولتان أوربيتان على زعيم محلى يعتمد على آلاف قليلة من البدو ويستمد موارده وذخائره من أيدى عدوه ، وأدرك عبد الكريم من شدة المعارك الاولى أن المضى فى القتال عبث ، وأن الدائرة دائرة عليه بلا ريب ، ففاوض الفرنسيين فى التسليم بلا قيد ولا شرط ، وفى ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦ سلم نفسه الى الجنرال بويشيت ، ودارت بشأنه مفاوضة بين الحكومتين الفرنسية والاسبانية انتهت بتقرير نفيه مع اسرته الى جزيرة رينيون من أعمال مدغشقر ؛ وانهارت تلك الحركة التحريرية البديعة التى نظمها هذا الزعيم البربرى الباسل ، وعاد الاستعمار الاسبانى فوطد سيادته فى الريف ، ووطد الاستعمار الفرنسى سيادته فى شمالى مراكش ؛ وخسرت الدولتان فى تلك الحرب آلاف الرجال وملايين الاموال ، ولكن الاستعمار لم يكن ليحجم عن بذل مثل هذه التضحيات الهائلة فى سبيل القضاء على ثورة تحريرية تهدد مستقبله فى تلك الانحاء.

* * *

وهكذا حلت المسألة المراكشية . وكان لها عاملا قويا فى تأييد نفوذ الدكتاتورية العسكرية وهيبتها . وفى عهد الدكتاتورية أيضاً تحسنت الأحوال الاقتصادية . ولكن وطأة هذا النظام المطلق لبثت تثقل كاهل الشعب الأسبانى ؛ وكان ظمأه الى الحريات الدستورية التى تمتع بها مدى قرن ، يشتد كلما اشتد ضغط الطغيان العسكرى ؛ وكان هذا السخط ينفجر من آن لآخر فى قطلونية وبعض الأنحاء الأخرى عن ثورات محلية كان دى رفيرا (أو المركيز دى استيلا كما لقب بعد) يقمعها بمنتهى الشدة والقسوة ؛ وكانت الدكتاتورية مع ذلك تقوم دائما على بركان مضطرم ، حتى أن دى رفيرا اضطر أن يضع أسبانيا تحت الأحكام العسكرية (سنة ١٩٢٦) . وفى أوائل سنة ١٩٢٧ حاول زعيم قطلونية المنفى الكولونيل ماشا أن يعبر الحدود الفرنسية مع جماعة كبيرة مسلحة من أنصاره ليسير إلى قطلونية ؛ ولكن قبض عليه وعلى كثير من أصحابه عند الحدود . ورأى دى رفيرا أن يهدىء السخط العام بتخفيف وطأة النظام ، وأن يعود الى ظاهر من الحكم الدستورى ، فاصدر فى سبتمبر سنة ١٩٢٧ قانوناً بانشاء جمعية للشورى . ولكن هذه الجمعية لم تكن لها أية سلطة حقيقية ، ولم تكن إلا ستاراً فقط تستتر من ورائه الادارة العسكرية . وعلى ذلك فقد فشلت هذه المحاولة ، ولبثت المعارضة على شدتها واضطرامها . وكان الجيش أيضاً قد بدأ ينقلب على دى رفيرا ، أولا لأنه لم يوافق على مسلكه فى المسألة المراكشية حيث قرر الانسحاب أولا عن المناطق التى كان يحتلها الجيش ، ثم تساهل بعد ذلك فى الاتفاق مع فرنسا ، وثانياً لأنه كان يبالغ فى الاستئثار بالأمر ولا يرى فى الجيش سوى أداة لتحقيق سياسته ؛ وكان الفونسو الثالث عشر من جهة أخرى يشعر بوطأة هذا النظام الذى نزع العرش كل سلطاته . ومنذ سنة ١٩٢٨ أخذت بوادر السخط والانقاض تبدو فى الجيش ؛ وفى سنة ١٩٢٩ ، ثارت فرق المدفعية بزعامة السينور سانكيز جويرا الزعيم المحافظ الذى تولى رياسة الوزارة فيما قبل ؛ وانتهز الفونسو الثالث عشر هذه الفرصة فأصدر أمراً بعزل بريمو دى رفيرا وحل الادارة العسكرية ؛ ولم يجد دى رفيرا سبيلا للمقاومة فأذعن وغادر منصة الحكم بعد أن لبث ستة أعوام يثقل كاهل الشعب الأسبانى بطغيانه وعسفه . وفى مستهل سنة ١٩٣٠ ، ألفت حكومة جديدة برياسة الجنرال برنجير ، لتعمل على إعادة الحكم الدستورى ؛ وهنا تنفس الشعب الصعداء ، وتقدم زعماء الأحزاب المعارضة (المحافظون والأحرار والجمهوريون) بطلب اجراء الانتخابات العامة ، فعارضت الحكومة فى اجرائها . واشتد السخط حينما رأى الشعب أن الحكومة الجديدة لم تأت إلا لتستمر فى تأييد نظام الطغيان والحكم المطلق . وفى ديسمبر سنة ١٩٣٠ ، شبت ثورة جديدة . ولكن الجنرال برنجير استطاع أن يسحقها فى الحال . بيد أنه لم يلبث أن استقال ؛ وخلفه الجنرال آزنار على رأس حكومة شبه عسكرية أيضا ؛ وهنا تقدم الكونت رومانونيس زعيم الأحرار

الذى تولى رياسة الوزارة مرارا من قبل ، الى الوزارة الجديدة ، بنصيحة رآها كفيلة بحل الأزمة وتهدئة الخواطر ، وهى أن تجرى الانتخابات البلدية على الأقل مادام انها لا ترغب فى إجراء الانتخابات العامة : فنزلت الوزارة عند هذا النصح ، وأجريت الانتخابات البلدية فى جميع أسبانيا فى العاشر من ابريل سنة ١٩٣١ . وكان يوماً حاسما فى تاريخ أسبانيا الحديث : ففيه خرج الجمهوريون فى جميع الدوائر باغلبية ساحقة ، وغمر التيار الجمهورى كل شىء فى البلاد ، فاستقالت الوزارة فى الحال . ورأى الفونسو الثالث عشر أنه لم يبق سبيل للمقاومة ، ولم تبق للعرش قوة يستند اليها ، فبادر بمغادرة مدريد مع أسرته وخاصته ، وعبر الحدود إلى فرنسا قبل أن تمتد اليه يد خصومه ؛ ولكنه لم يتنزل عن شىء من حقوقه . وفى الحال نودى فى أسبانيا بسقوط الملكية وقيام الجمهورية ؛ وأقيمت حكومة جمهورية احتياطية برياسة الكالا زامورا وزير الحربية السابق ورئيس الشعبة المحافظة فى الحزب الجمهورى ؛ وأعلن فى الوقت نفسه قيام جمهورية فى قطلونية على رأسها الكولونيل ماشا ؛ وفى ٢٨ يونيه أجريت الانتخابات البرلمانية العامة ، فأسفرت كذلك عن أغلبية جمهورية ساحقة ، وتوطدت دعائم الجمهورية الجديدة بتأييد البلاد كلها .

* * *

وهكذا انهارت دعائم الملوكية الاسبانية العتيدة ؛ التى هى اقدم الملوكيات الاوربية ، والتى سطعت خلال قرون مديدة ، واخرجت ثبتا حافلا من الملوك العظام - ملوكية فرديناند الخامس وشارلكان وفيليب الثانى ؛ تلك الملوكية التى لبثت تغالب العرب فى اسبانيا ثمانية قرون ، والتى انتهت بالقضاء على دولة الاسلام فى الاندلس واسترجاع الوطن القديم كله . وهكذا ظفرت الديموقراطية الاسبانية ممثلة الشعب الاسبانى باسترداد الحريات الدستورية كاملة شاملة بعد أن كاد يقضى عليها القضاء الاخير . وكان أول ما عنيت به الحكومة الجمهورية هو أن تضع لاسبانيا دستورا جديدا لحماية المبادىء الجمهورية والحريات الشعبية ، واضطلع المؤتمر (البرلمان الاسبانى) بهذه المهمة منذ ١٤ يولية واتمها فى ديسمبر ؛ وكان من اهم المشاكل التى عالجها مسألة النظام الاتحادى الذى نشأ عن مطالبة قطلونية بالاستقلال الداخلى ؛ وقد اقر الدستور هذا المبدأ ، واعتبر اسبانيا جمهورية اتحادية واعترف باستقلال قطلونية الداخلى . وثمة مسألة خطيرة أخرى هى مسألة الكنيسة والدولة ، وقد انتهى البرلمان بالموافقة على فصل الكنيسة عن الدولة (اكتوبر سنة ١٩٣١) ولكن هذا القرار أحدث ازمة وزارية . فاستقال السينور الكالا زامورا ، وقامت وزارة جديدة برياسة الدون مانويل أزانا . وعانت اسبانيا خلال هذه الفترة كثيرا من المتاعب من جراء الثورات والمظاهرات المختلفة التى دبرتها احزاب اليسار المتطرفة - الشيوعيون والاشتراكيون - ومن الاعتصابات العامة التى نظمت فى كثير من انحاء البلاد ؛ وعانت الجمهورية الجديدة من جراء معارضة الكنيسة ودسائس الاحبار وفلول الملوكية ؛ ولكن الحكومة الجمهورية ابدت حزما وصرامة فى قمع الفتن الشيوعية ، وسحق دسائس الاحبار ؛ وثار بين اسبانيا والفاتيكان خلاف كبير من جراء نزع املاك الكنيسة ومطاردة الاحبار . واصدرت الحكومة قانونا خاصا لحماية الجمهورية (٢٠ اكتوبر) - وفى نوفمبر صدر قانون خاص باعتبار الفونسو الثالث عشر خارجا على القانون وبوجوب مثوله ومحاكمته : وفى العشر من ديسمبر أجريت الانتخابات لرآسة الجمهورية ، فانتخب السينور الكالا زامورا أول رئيس للجمهورية الاسبانية الثانية . وقد اضطربت اسبانيا فى الفترة الاخيرة بعدة ثورات وفتن محلية ودبرت عدة مؤامرات ملكية ، ولكنها أخفقت جميعا : وفى العهد الاخير رأت حكومة الجمهورية أن تستعين على قمع الفتن بالتشريع الصارم فاصدرت قانونا باعادة عقوبة الاعدام ، وكان من جراء ذلك جدل حاد فى البرلمان بين الحكومة والمعارضة بزعامة السينور مورا وكادت تحدث ، أزمة وزارية جديدة ، ولكن السينور لبرو رئيس الوزارة الحالية استطاع ان يتلافى الازمة ، وصدر التشريع الجديد ؛ وما زالت الجمهورية الفتية سائرة فى طريقها تغالب كيد خصومها من فل الملوكية والاحبار الذين قضت على سلطانهم وامتيازاتهم . ولا ريب أن فى ظفر الديموقراطية باسبانيا إبان تلك الازمة العصيبة التى تعانيها فى بلاد أخرى مثل ألمانيا والنمسا ، دليلا على أن الديموقراطية ما زالت تتمتع بحيوية كبيرة وانها انما تجوز أزمة وقتية لا تلبث أن تعود بعدها الى سابق توطدها وازدهارها

محمد عبد الله عنان

المحامى